

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مترجمة)

العناوين:

- الدالاي لاما (القائد الأعلى للبوذيين): أوروبا ستصبح دولة "إسلامية" إذا سمح للمهاجرين بالبقاء
- محكمة الاستئناف: مبيعات الأسلحة البريطانية إلى السعودية غير قانونية
- شركة فيتش تحول توقعات النمو للاقتصاد الباكستاني

التفاصيل:

الدالاي لاما (القائد الأعلى للبوذيين): أوروبا ستصبح دولة "إسلامية" إذا سمح للمهاجرين بالبقاء

أصر الدالاي لاما يوم الأربعاء على أن "أوروبا مخصصة للأوروبيين"، محذراً من أنه إذا سمح لعدد كبير من المهاجرين بالبقاء، فقد تصبح القارة "مسلمة" أو "أفريقية". الزعيم الروحي البوذي، الذي كان يعيش كلاجئ في الهند منذ فراره من التبت في عام 1959، أخبر هيئة الإذاعة البريطانية أنه يجب السماح "لعدد محدود" فقط من المهاجرين بالإقامة في أوروبا. وقال البوذي البالغ من العمر 83 عاماً إنه يتعين على أوروبا أن تستقبل اللاجئين وتقدم لهم التعليم، ثم ترسلهم إلى أوطانهم. وقال: "ينبغي على الدول الأوروبية أن تأخذ هؤلاء اللاجئين وتزودهم بالتعليم والتدريب، فالهدف هو العودة إلى أراضيهم". سأل مضيف بي بي سي عما يجب أن يحدث إذا كان المهاجرون يريدون البقاء في بلدانهم المعتمدة، فأجاب الدالاي لاما: "عدد محدود على ما يرام، ولكن أوروبا كلها أصبحت في نهاية المطاف دولة مسلمة؟ غير ممكن. أو بلد أفريقي؟" عند سؤاله عن الخطأ في سيناريو تحول أوروبا إلى مسلمة أو أفريقية، قال: "إنهم هم أنفسهم أفضل في أرضهم. احتفظ بأوروبا للأوروبيين". لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يعبر فيها زعيم التبت عن هذه الآراء. في خطاب ألقاه العام الماضي في مالمو بالسويد، كرر الدالاي لاما التأكيد على أنه لا ينبغي للمهاجرين البقاء في أوروبا ولكن يجب عليهم العودة للمساعدة في إعادة بناء بلدانهم. قال في ذلك الوقت: "استقبلهم، ساعدهم، علمهم، لكن في النهاية عليهم تطوير بلادهم". "أعتقد أن أوروبا تنتمي إلى الأوروبيين". [BrietBart]

انتشر الخوف من الإسلام في جميع أنحاء العالم، والآن التحقت شخصيات روحية من الشرق بحملة الغرب على الإسلام.

محكمة الاستئناف: مبيعات الأسلحة البريطانية إلى السعودية غير قانونية

حكمت محكمة الاستئناف على مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية بأنها غير قانونية في حكم مهم اتهم الوزراء أيضاً بتجاهل ما إذا كانت الغارات الجوية التي قتلت مدنيين في اليمن قد خرقت القانون الإنساني. قال ثلاثة قضاة إن القرار الذي اتخذ سراً في عام 2016 دفعهم إلى اتخاذ قرار بأن بوريس جونسون وجيريمي هانت ووليام فوكس وغيرهم من الوزراء الرئيسيين قد وقعوا بشكل

غير قانوني على صادرات الأسلحة دون تقييم المخاطر التي يتعرض لها المدنيون بشكل صحيح. قال السير تيرينس إثرتون، سيد القوائم، يوم الثلاثاء إن الوزراء "لم يجروا أي تقييمات نهائية حول ما إذا كان التحالف الذي تقوده السعودية قد ارتكب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في الماضي، أثناء النزاع في اليمن، ولم يبذل أي جهد للقيام به". ونتيجة لذلك، قالت المحكمة إن عملية ترخيص الصادرات في بريطانيا كانت "خاطئة في القانون من جانب واحد مهم" وأمرت فوكس، وزير التجارة الدولية، بإجراء مراجعة فورية لما لا يقل عن 4.7 مليار جنيه إسترليني من صفقات الأسلحة مع السعودية. الحملة ضد تجارة الأسلحة (CAAT)، التي رفعت القضية ضد فوكس، رحبت بالحكم القائل بأن الاستمرار في ترخيص المعدات العسكرية للتصدير إلى الدولة الخليجية غير قانوني. قُتل الآلاف من المدنيين منذ اندلاع الحرب الأهلية في اليمن في آذار/مارس 2015 بقصف عشوائي من قبل تحالف بقيادة السعودية تم تزويده من الغرب وألقى بالمسؤولية عليهم عن حوالي ثلثي الـ 11700 الذين قتلوا في هجمات مباشرة. كما أضافت فقرة حاسمة في الحكم أن "القراءة الدقيقة" للأدلة المقدمة في السر تشير إلى أنه في "أوائل عام 2016" - ربما عندما كان ديفيد كاميرون رئيساً للوزراء - كان هناك تغيير سري في سياسة المملكة المتحدة تجاه السعودية.

في وقت سابق من هذا الشهر، اتضح أن جونسون أوصى بريطانيا بالسماح للسعودية بشراء قطع القنابل المتوقع نشرها في اليمن، بعد أيام من غارة جوية على مصنع للبطاطس في البلاد أسفرت عن مقتل 14 شخصاً في عام 2016. ودعا حزب العمل إلى برلمان كامل أو تحقيق عام في مبيعات الأسلحة إلى المملكة الخليجية. وقال زعيم الحزب، جيريمي كوربين، "إن المشورة والمساعدة والإمدادات البريطانية لحرب السعودية في اليمن هي وصمة عار أخلاقية على بلدنا. يجب أن تتوقف مبيعات الأسلحة للسعوديين الآن." "لويد راسل - مويل، النائب العمالي عن حزب العمال والذي كان في المحكمة بسبب هذا الحكم، ألقى باللوم على وزراء الخارجية البريطانيين السابقين والحاليين والوزراء الآخرين لتجاهلهم أدلة الضحايا المدنيين. مع التركيز على جونسون، زعيمة حزب المحافظين البارزة"، وأضاف راسل مويل: "هذا ينطبق على قمة حزب المحافظين". لقد رخصت بريطانيا بيع ما لا يقل عن 4.7 مليار جنيه إسترليني من الأسلحة إلى السعودية منذ بداية الحرب الأهلية في اليمن، حيث حدثت معظم المبيعات المسجلة قبل عام 2018. ودافع كل من جونسون وهنت عن علاقة المملكة المتحدة بالأسلحة مع الرياض، على الرغم من أن الدول الأوروبية الأخرى أوقفت المبيعات. قالت ألمانيا إنها لن توفر الأسلحة بعد اغتيال الصحفي جمال خاشقجي على أيدي عملاء سعوديين في إسطنبول في الخريف الماضي. [الجارديان]

**بغض النظر عن نوع الحكم في السلطة، فإن لدى بريطانيا تاريخاً طويلاً في بيع الأسلحة إلى البلاد الإسلامية حتى يتمكنوا من قتل بعضهم بعضاً. كانت الحرب بين إيران والعراق بمثابة نعمة بالنسبة لصناعة الدفاع البريطانية كما كانت حرب السعودية ضد اليمن اليوم.**

## شركة فيتش تحول توقعات نمو الاقتصاد الباكستاني

قامت شركة فيتش، وهي مؤسسة أبحاث عالمية مقرها أمريكا، بتعديل توقعات النمو الاقتصادي في باكستان، معتقدة أن تشديد السياسات النقدية والمالية بموجب خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي (IMF) سيؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي. "قمنا في فيتش، بمراجعة توقعاتنا للنمو

الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في باكستان للسنة المالية 2019/2018 (تموز / حزيران) و 2020/2019 ليأتي في 3.2% و 2.7% على التوالي، من 4.4% و 4.0% في السابق (مقابل إجماع بلومبيرج بنسبة 3.3% و 3.5%)، قال بيت الأبحاث العالمي في تقرير حول "التحليل الاقتصادي - صندوق النقد الدولي يتعامل مع النمو في باكستان على المدى القصير". "نحن نعتقد أن حزمة الإنقاذ من سيشهد صندوق النقد الدولي تشديد السياسات النقدية والمالية في باكستان، والتي ستكون سلبية للنمو على المدى القريب. بعد ما يقرب من ثمانية أشهر من المفاوضات، توصلت باكستان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في أيار/مايو على حزمة إنقاذ بقيمة 6 مليارات دولار لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات. عقب الاتفاقية، قام بنك الدولة الباكستاني (SBP) بزيادة سعر الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس. بعد فترة وجيزة، قدمت وزارة المالية ميزانية في حزيران/يونيو بهدف تقليص العجز الأولي في باكستان إلى 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2019، من 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2019/2018 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وقال التقرير "بالنظر إلى السياسات النقدية والمالية الأكثر تشدداً وسط توقعات النمو الاقتصادي الضعيفة بالفعل، قمنا في فيتش سوليوشنز بمراجعة (انخفاض) توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لباكستان". تتوقع Fitch أن يتباطأ الاستهلاك (حوالي 82% من إجمالي الناتج المحلي) في النمو إلى 5.3% في السنة المالية 2020/2019، منخفضاً من 6.3% في السنة المالية 2018/2017 حيث من المحتمل أن تنخفض القوة الشرائية. ارتفع معدل التضخم في باكستان، بنسبة 9.1% على أساس سنوي في أيار/مايو، مقارنة مع 4.2% على أساس سنوي في العام السابق. "نظراً لتوقعاتنا بمواصلة الضغط السعودي على أسعار المستهلكين خلال الأشهر المقبلة، نعتقد أن القوة الشرائية للمستهلكين ستستمر في الانخفاض خلال الأشهر المقبلة، مما يؤثر سلباً على الاستهلاك. ومع ذلك، نلاحظ أن بعض آثار ارتفاع الأسعار سوف يتم تعويضه جزئياً من خلال الإجراءات الشعبية الشعبية، مثل تقديم دعم الكهرباء للمستهلكين الذين يستخدمون أقل من 300 وحدة كهرباء شهرياً". تتوقع دار الأبحاث العالمية أن تشهد تحسناً طفيفاً في صافي الصادرات الباكستانية، والذي سجل عجزاً بلغ حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018/2017. على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات، مثل دعم الكهرباء والغاز للقطاعات الصناعية والتصديرية، فمن المرجح أن يؤثر التباطؤ العالمي على الصادرات خلال الأشهر المقبلة. وقال "علاوة على ذلك، نعتقد أن الواردات قد تزداد خلال الأشهر المقبلة، مما يمثل عائقاً طفيفاً في النمو"، مضيفاً أنه نظراً لواردات باكستان الرئيسية من النفط ومنتجاتها (حوالي 28% من إجمالي الواردات)، فمن المحتمل أن ترتفع أسعار النفط. أثقل على الصادرات. وقال "تأثير ارتفاع أسعار النفط على الواردات سيتفاقم بفعل ضعف العملة". [إكسبرس تريبيون]

كان الهدف من وصفة صندوق النقد الدولي هو تحفيز النمو، ولكن الحقيقة هي أن النمو يعاني من التقرم، وأن الصناعة المحلية تضعف وأن الناس يسرقون ثرواتهم.